

- سعادة السفير / رئيس الدورة رقم ٣١ للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية.
- سعادة الدكتورة غادة والي المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة،
- معالي السادة رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة،
- ابدأ كلمتي بتقديم خالص الشكر والتقدير إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لجهوده المستمرة في معالجة جميع أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية من خلال تعزيز بناء قدرات الدول الأعضاء وتقديم الدعم الفني اللازم لها.
- ويسعدني أن تتناول كلمتي جهود مصر في مجال منع الجريمة وتحقيق العدالة الجنائية.
- وتجدر الإشارة إلى أن وزارة العدل المصرية بصفتها السلطة المركزية تمد كافة جسور التعاون مع جميع الدول سواء التي تربطها مع مصر اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أو استناداً لمبدأ المعاملة بالمثل أو المجاملة الدولية، بهدف عدم توفير ملاذ آمن للمجرمين، وتحقيق أقصى مكافحة للجرائم.
- وقد حرصت الدولة المصرية على المُضيّ قدماً نحو تحقيق خططها في منع الجريمة وتحقيق العدالة الجنائية من خلال استكمال ومتابعة ما تم إنجازه من تهيئة بيئة عمل لائقة للقضاة والمُتقاضين برفع كفاءة وتطوير ورقمنه العمل بالمحاكم، ونظام تجديد حبس المتهمين عن بُعد أمام القضاء، واستخدام الوثائق المؤمنة والدكية في محررات المحاكم والجهات المعاونة لمنع تزويرها،

والعمل بنظام التقاضي الالكتروني بالكامل في المحاكم الاقتصادية، بداية من رفع الدعوى وحتى صدور الحكم فيها.

– كما تم خلال هذا العام تعديل قانون الشهر العقاري بصدور القانون رقم ٢٠٢٢/٩ بتيسير واختصار إجراءات التسجيل العقاري وإتاحة الإجراءات الكترونياً، بما يحقق الحماية والاستقرار للملكيات، ويجد من النزاعات القضائية.

– كما تم أيضاً تعديل قانون السجون وتعديل اسمها لتصبح مراكز الإصلاح والتأهيل، وتم إنشاء مركزين من مراكز الإصلاح والتأهيل بمنطقتي وادي النطرون وبدر علي أسس حديثة ومتطورة للحفاظ على كرامة النزير وفقاً لمعايير حقوق الإنسان بهدف ترسيخ قيم ومبادئ حقوق السجناء وإدماجهم في المجتمع.

– كما أطلقت الدولة عدة برامج واستراتيجيات للنهوض بالأوضاع الاقتصادية والصحية والاجتماعية، والتي نحيل إليها تفصيلاً في ورقة العمل المقدمة لسكرتارية اللجنة نظراً لضيق الوقت.

– وقد نجحت مصر في منع ومكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين وذلك **للعام السابع على التوالي**، باستمرار عدم خروج مراكب هجرة غير شرعية من الشواطئ المصرية.

– كما وضعت مصر استراتيجية وطنية لحقوق الإنسان، حرصت فيها على متابعة تنفيذ التزاماتها الدولية الناشئة عن الاتفاقيات ذات الصلة.

- كما استهدف برنامج الحكومة المصرية تحقيق المساواة في كافة الحقوق والواجبات بين الرجال والنساء، فشهد العام القضائي الحالي تولي المرأة المصرية ولأول مرة في تاريخها منصب وكيل النائب العام ومنصب قاضٍ بمجلس الدولة، وإتاحة التعيين من البداية للجنسين دون تفرقة.
- كما اتخذت مصر كافة التدابير التشريعية والرقابية المناسبة للالتزام بالأحكام الواردة في اتفاقية الـ **UNTOC**.
- وأخيراً نؤكد في هذا المقام على أهمية عدم تسييس أعمال اللجنة وقصر المناقشات في الإطار الفني وفقاً لولايتها بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٢/١ والتي تركز بالأساس على مكافحة الجريمة بكافة أنماطها.
- وفي الختام لا يفوتني أن أشكر سكرتارية المؤتمر على جهودها المتميزة في التحضير لهذه الدورة.
- وأشكركم جميعاً علي حسن الاستماع متمنياً لنا جميعاً مؤتمراً ناجحاً